مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
journal@fezzanu.edu.ly

التغيرات السياسية في دول الساحل والصحراء وانعكاساتها على الاستقرار في ليبيا

* اوحيده عبدالله اوحيدة نجم[1]
[1]طالب الدراسات العليا (الماجستير)، قسم العلوم السياسية، الجامعة المفتوحة، ليبيا

الملخص

يهدف هذا البحث إلى معرفة أهم التغيرات السياسية في دول الساحل والصحراء، وآثارها على استقرار ليبيا؛ كونها قريبة من حيث الموقع الجغرافي من تلك الدول، وتكمن أهمية البحث في تناوله لقضية مهمة تتعلق بواقع ليبيا واستشراف مستقبلها؛ لأنه من المعروف أن منطقة الساحل الأفريقي من المناطق الحيوية المؤثرة في القارة الأفريقية، ولا شك أنها تشهد تحولات اقتصادية وأمنية واجتماعية وسياسية متسارعة، وكل تلك التحولات تلقي بظلالها على دول الجوار. قد اتبع البحث في وصف الظاهرة المنهج الوصفي، مع الاستعانة بالجانب التاريخي والجانب المقارن في بعض المواضع التي تستدعي ذلك، وقد توصل البحث إلى نتائج؛ من أهمها: أن عدم الاستقرار السياسي في تلك الدول أدى إلى نزوح أعداد كبيرة إلى ليبيا، مما زاد من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية على البلاد، كما أدى إلى تدهور الوضع الأمني، ونشاط الجماعات الإرهابية المسلحة في المناطق الحدودية.

الكلمات المفتاحية: أفريقيا، التغيرات السياسية، الساحل، الصحراء، الاستقرار الأمني.

Political changes in the Sahel and Sahara countries and their impact on stability in Libya

*Owhida Abdullah Owhidh Najem[1]
[1]Graduate student (Master's) Department of Political Science, Open University, Libya

Abstract

This research aims to identify the most important political changes in the Sahel-Saharan countries and their effects on the stability of Libya, as it is close in terms of geographical location to those countries, and the importance of the research lies in addressing an important issue related to the reality of Libya and anticipating its future; because it is known that the African Sahel region is one of the vital areas influencing the African continent; and there is no doubt that it is witnessing rapid economic, security, social and political transformations, and all these transformations cast a shadow on neighboring countries, and the research relied in describing the phenomenon on the descriptive method with using the historical and comparative aspect in some places that require it).

Keywords: Sahel, Security Stability, Sahara, Africa, Political Changes.

المقدمة:

تشهد منطقة الساحل والصحراء الإفريقية تحولات جيوسياسية جذرية منذ مطلع العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، حيث اجتاحت موجة من الانقلابات العسكرية المتتالية هذه المنطقة الاستراتيجية؛ مما أعاد تشكيل الخريطة السياسية والأمنية

*المؤلف الرئيسي: عناوين البريد الإلكتروني oh.najem1@gmail.com تاريخ استلام البحث 9 أكتوبر 2025 استلام رد المحكمين 26 أكتوبر 2025 تم قبوله 3 ديسمبر 2025 تاريخ النشر 16 ديسمبر 2025

فيها. إن هذه التحولات الجذرية في منطقة الساحل والصحراء لا تقتصر تداعياتها على الحدود الجغرافية لهذه الدول، بل تمتد آثارها إلى الدول المجاورة، وفي مقدمتها ليبيا التي تُتَقاسَم؛ مما يجعلها عرضة بشكل مباشر لتداعيات عدم الاستقرار السياسي والأمني في هذه المنطقة، حيث أن ليبيا تتشارك مع دول الجوار الجنوبي بحدود شاسعة؛ مما يجعلها في قلب دائرة التأثير المباشر للتطورات الجارية في منطقة الساحل.

تكتسب دراسة التغيرات السياسية في دول الساحل والصحراء وانعكاساتها على الاستقرار في ليبيا أهمية استراتيجية بالغة لعدة اعتبارات جوهرية، حيث أن هذه المنطقة تمثل العمق الاستراتيجي الجنوبي لليبيا، وتشكل الحدود الممتدة نقطة اتصال حيوية للتبادل التجاري والثقافي والاجتماعي، لكنها في الوقت ذاته تشكل منفذاً للتهديدات الأمنية العابرة للحدود، كما تواجه المنطقة تحديات أمنية معقدة تتمثل في انتشار الجماعات الإرهابية والمتطرفة، وشبكات الجريمة المنظمة التي تنشط في تهريب الأسلحة والمخدرات والبشر، إضافة إلى تدفقات الهجرة غير الشرعية التي تتخذ من الأراضي الليبية معبراً نحو أوروبا، كما تشهد المنطقة تنافسًا دوليًّا محتدمًا بين القوى الكبرى، التي تسعى لتحقيق نفوذها ومكاسبها في المنطقة، هذا التنافس الدولي يؤثر بشكل مباشر على ديناميكيات الصراع في ليبيا.

ومن هذا المنطلق يسعى البحث إلى التعرف على التغيرات السياسية في دول الساحل والصحراء، وانعكاساتها على الاستقرار في ليبيا.

مشكلة البحث:

نظرًا لما تمر به دول الساحل والصحراء من انقلابات عسكرية، وحالة عدم الاستقرار الذي نتج عنه حالات النزوح والهجرة والفقر والعنف والتدخلات الخارجية، وتنامي دور المجموعات الجهادية الإرهابية في هذه المنطقة الشاسعة كملاذ آمن لها؛ لإعادة تنظيمها ونقطة انطلاق لتنفيذ مخططها الإرهابية في جميع انحاء العالم؛ نظرًا لارتباط دول ساحل الصحراء بليبيا جغرافيًّا وتاريخيًّا وأمنيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا؛ مما قد يساهم في عدم استقرار هذه الدول، وما يترتب على ذلك من انعكاسات سلبية على ليبيا بشكل مباشر، وبناء على ما سبق تتمثل مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

- ماهي التغيرات السياسية في دول ساحل الصحراء؟
- كيف أثّرت التغيرات السياسية في دول الساحل والصحراء على الاستقرار في ليبيا؟

فرضية البحث:

تُؤدّي التغيرات السياسية في دول الساحل والصحراء، سواء كانت إيجابية أو سلبية، إلى انعكاسات ملموسة على الاستقرار في ليبيا، وتشمل هذه الانعكاسات الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن وضع الفرضية في صورة متغير مستقل وهو التغيرات السياسية في دول الساحل والصحراء والمتغير التابع وهو استقرار ليبيا.

أهمية البحث:

يكتسب البحث أهمية كبيرة كونه يسلّط الضوء على العلاقة المترابطة بين الاستقرار في دول ساحل الصحراء والاستقرار في ليبيا.

أهداف البحث:

1- التعرف على التغيرات السياسية في دول ساحل الصحراء ومدى تأثيرها على الاستقرار في ليبيا.

2- المساهمة في فهم التحديات التي تواجهها هذه الدول وتُقديم مقترحات توصيات لحلها.

منهجية البحث:

سيتم الاعتماد على المناهج التالية في هذا البحث وهي:

- المنهج التاريخي: سرد بعض الأحداث المتعلقة بالمتغيرات السياسية في دول ساحل الصحراء.
- المنهج الوصفي: وصف العلاقة بين التغيرات السياسية في دول ساحل الصحراء، وانعكاساتها على الاستقرار في ليبيا.
- المنهج المقارن: مقارنة بعض التغيرات في دول ساحل الصحراء ببعضها، وأثرها على ليبيا.

مبررات اختيار الموضوع:

- تطلعات شخصية نحو معرفة وإدراك أهمية التغيرات السياسية في دول الساحل الأفريقي وانعكاساتها على استقرار ليبيا.
- اهتمام الباحث بالبحث والاطلاع على الجوانب الأمنية في العلاقات الدولية.
- تصدر الموضوع الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وما واكبه من توسع لمفهوم التهديد الذي يؤثر على الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
- تداعيات ما يحدث من تحولات سياسية وأمنية في دول الساحل والصحراء وتأثيرها على الاوضاع في ليبيا.

المصطلحات والمفاهيم:

التغيرات السياسية:

يشير إلى مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما، بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة، كما يقصد به الانتقال من وضع ديموقراطي إلى وضع غير ديموقراطي؛ وذلك كما حدث في بعض دول الساحل والصحراء مثل (مالي – بوركينا فاسو – النيجر) (ريم محمد مرسي، 2012).

دول الساحل والصحراء:

تعددت واختلفت التسميات قديما لمنطقة الساحل، أطلق عليها اسم "ما وراء الصحراء" وكذا "افريقيا جنوب الصحراء " وحتى "بلاد السودان"، وتختلف عن دولة السودان حاليا، وهو في الوقت نفسه ما كانت تعرف به ما يسمى اليوم "مالي"، لكن من المؤكد أن الاستعمال الواسع لتسمية "الساحل" بالمعنى المعاصر لم يكن إلا في بداية القرن العشرين، من قبل الغزاة الأوروبيين على الأراضي الإفريقية من ناحية أخرى (رضوان بوهيدل، 2016).

يرى المختصين أن الساحل هي كلمة من قول فرنسي في مؤتمر "لوزان " في أواخر يونيو 1960 بسويسرا بين الوفدين الجزائري والفرنسي من طرف المفاوض "جورج بو مبيدو بالقول: " أن الصحراء هي مجرد بحر داخله شواطئ يسكنها شعوب ساحلية والجزائر واحدة منها، وفي رواية أخرى تم الاتفاق أن أصلها عربي أطلقت على منطقة منذ الفتوحات الإسلامية نهاية القرن السابع ميلادي، وهي تعني بالفرنسية كوت أو ريفاج، هذا ما جاء به جون غالي" في تعريفه المنطقة أنها "ساحل قاحل البحر مهجور، ومن ناحية أخرى فالخلاف مازال قائما في ما يخص أسباب التسمية، ومن جهة أخرى نلاحظ من خلال الكتاب أن الكلمة التي أطلقها العرب على هذه المنطقة الإفريقية أصبحت اليوم تعرف عالميا (رضوان بوهيدل، 2016).

تقسيمات البحث:

المحور الأول: البعد الجيوسياسي:

- أولاً: العامل الجغرافي.
- ثانياً: العامل الديمغرافي.
- ثالثاً: العامل الاقتصادي.

المحور الثاني: البيئة الأمنية في دول الساحل الأفريقي:

- أولاً: ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

- ثانياً: ظاهرة الإرهاب.
- ثالثاً: الجريمة المنظمة.
- رابعاً: ظاهرة الانقلابات العسكرية.

المحور الثالث: التنافس الدولي.

- أولًا: التواجد الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي.
- ثانيًا: التواجد الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي.
- ثالثًا: التواجد الروسي في منطقة الساحل الإفريقي.
- رابعًا: التواجد الصيني في منطقة الساحل الإفريقي.

الخاتمة.

النتائج.

التوصيات

المراجع

الدراسات السابقة:

دراسة العبيدي (2024) بعنوان: الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي الليبي." هدفت الدراسة إلى التركيز على أهم التحديات الأمنية والتهديدات في منطقة الساحل الإفريقي التي تقف عائقاً أمام تحقيق الاستقرار والأمن في ليبيا، وتأثير هذه التحديات على عملية بناء الدولة الليبية .اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم تحليل المحتوى للمصادر والوثائق أداة رئيسية لجمع البيانات وتحليلها.

توصلت الدراسة إلى أن تدهور الأوضاع الأمنية في الساحل والصحراء يؤثر سلبًا وبشكل كبير على الأمن الوطني الليبي. كما أكدت أن دور التحولات الإقليمية والدولية ينعكس سلباً على تدهور أوضاع الإقليم، وأن تأثير الفواعل الإقليمية والدولية على استقرار دول الساحل يساهم في اختلال المعادلة الأمنية وارتدادات هذا الأمر على تسوية الأزمة في ليبيا، وخلصت إلى أن تعزيز التعاون الإقليمي يزيد من قدرة دول الساحل والصحراء على التغلب على التحديات الأمنية.

دراسة الهنشيري، (2025) بعنوان: الحدود البرية لدول الساحل الإفريقي وأثرها على أمن واستقرار ليبيا.

هدفت الدراسة للتعرف على الموقع الجيوسياسي لدول الساحل الإفريقي وعلاقته مع دول الشمال الإفريقي، ومناقشة أهم القضايا الأمنية التي أطلت بظلالها معضلة الأمن لدول شمال أفريقيا، وفي مقدمتها ظاهرة الهجرة غير الشرعية .اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتشير طبيعة البحث إلى الاعتماد على تحليل وثائقي ومصادر ثانوية أداة للبحث.

أكدت الدراسة أن العامل الجيوسياسي لمنطقة الساحل الإفريقي له الأثر الكبير في المعضلة الأمنية بالمنطقة، وأن الوضع الهش لدول منطقة الساحل الإفريقي زاد من تفاقم هذه المعضلة. وخلصت إلى أن تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والصحراء أثر سلباً على الأوضاع الأمنية في ليبيا ودول الشمال الإفريقي.

Djallil Lounnas (2018) The Libyan Security Continuum: The Impact of the Libyan Crisis on the North African/Sahelian Regional System

استمرارية الأمن الليبي :تأثير الأزمة الليبية على النظام الإقليمي لشمال إفريقيا/الساحل.

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير الأزمة الليبية على البيئة الإقليمية في شمال إفريقيا/الساحل، وتحديداً إظهار تأثير الأزمة على المشهد الإقليمي، خاصة مع تصاعد الأنشطة الجهادية .استخدم الباحث المنهج التحليلي القائم على تحليل

الأوضاع الأمنية والسياسية الإقليمية، واعتمد في أدواته على تحليل الوثائق والمصادر الثانوية، بالإضافة إلى المقابلات مع ناشطين ليبيين.

توصلت الدراسة أن الأزمة الليبية أدت إلى زيادة كبيرة في الاتجار غير المشروع بالبشر والأسلحة؛ مما أثر بشكل كبير على المشهد الإقليمي كما أكدت أن ليبيا أصبحت" ملاذاً آمناً "للجهاديين منذ عام2011؛ مما أدى إلى زعزعة استقرار تونس ودول الساحل، وأن المصالح المتباينة للقوى الإقليمية والدولية حدّت من مبادرات استعادة الأمن في ليبيا.

دراسة المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية (2024) بعنوان: انعكاسات التحولات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء على الأمن القومي الليبي

هدفت الدراسة إلى تحليل التنافس الجيوسياسي المتزايد في ليبيا وتأثيره على الأمن القومي الليبي، وامتداد تأثيرات ثورات الربيع العربي لدول الساحل والصحراء، وانعكاسات التحولات في دول الساحل على ليبيا .اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي للتحولات الجيوسياسية، واستخدمت تحليل وثائقي ومصادر ثانوية) تقارير استراتيجية أداة.

أشارت الدراسة إلى أن ليبيا أصبحت مسرحاً لتنافس جيوسياسي بين قوى إقليمية ودولية، مما أثر على استقرارها .وأكدت أن التحولات في دول الساحل) مثل السودان، النيجر، تشاد، مالي (تنعكس بشكل واضح على الأمن القومي الليبي من ناحية الارتدادات الأمنية والسياسية والاجتماعية، وأن الحدود غير المؤمنة لدول الساحل تمثل نقطة ضعف تستغلها الجماعات المسلحة وشبكات التهريب.

ANYALEBECHI, Shammah Mahakwe (2024) Political Instability and Coups D'etat in the Sahel Region: The Malian Experience, 2010-2023

عدم الاستقرار السياسي والانقلابات في منطقة الساحل :التجربة المالية،."2010-2023

هدفت الدراسة إلى فحص الطبيعة المعقدة لعدم الاستقرار السياسي في مالي، مع التركيز على التفاعلات بين الصراعات الإقليمية، ومشاكل الحكم، والتدخلات الدولية، وتقييم الآثار الأوسع على السلام والأمن في منطقة الساحل .اعتمدت الدراسة على نظرية" التأثير غير المباشر (Spillover Theory) وتصميم بحث نوعي مع تحليل المحتوى كأداة رئيسية.

توصلت الدراسة إلى أن انهيار ليبيا في عام 2011 كان له تأثير عميق على ديناميكيات الصراع في مالي؛ مما أدى إلى تدفق الأسلحة والمقاتلين ذوي الخبرة الذين فاقموا التوترات والتمردات القائمة .كما أكدت أن الحرب الأهلية الليبية صعدت بشكل كبير من الصراع المالي من خلال تسهيل انتشار الأسلحة والمقاتلين، وأن عدم الاستقرار الإقليمي الأوسع في الساحل يشمل زيادة انتشار الجماعات المتطرفة، والتحديات الاجتماعية والاقتصادية.

Security Challenges in Libya and the Sahel: Workshop Report (2012)

التحديات الأمنية في ليبيا والساحل :تقرير ورشة عمل."

الهدف من ورشة العمل هو استكشاف تداعيات الثورة الليبية على ليبيا نفسها وعلى دول منطقة الساحل الأوسع، وخاصة مالي .اعتمدت الدراسة منهجية تقرير ورشة عمل يعتمد على مناقشات الخبراء وتحليل الأوضاع كأداة.

أشارت النتائج إلى أن غياب النفوذ السياسي والاقتصادي يعرض ليبيا وجيرانها لخطر موجة جديدة من الصراع الأهلي والتدهور الاقتصادي .كما أكدت أن صعود الميليشيات القوية ملأ الفراغ الأمني في ليبيا وتحدى سلطة الحكومة الجديدة، وأن الثورة الليبية كان لها تداعيات كبيرة على دول الساحل، وخاصة مالي.

ثانياً: التعليق على الدراسات السابقة

تظهر الدراسات السابقة تركيزاً كبيراً على العلاقة المتبادلة بين عدم الاستقرار في ليبيا والتغيرات السياسية والأمنية في منطقة الساحل والصحراء .يمكن تصنيف هذه الدراسات على النحو التالي:

1- دراسات تركز على تأثير أزمة ليبيا على الساحل

تؤكد بعض الدراسات السابقة على أن انهيار الدولة الليبية بعد عام 2011 كان عامل تأثير غير مباشر في زعزعة استقرار دول الساحل، وأن النتائج المشتركة لهذه الدراسات تتمثل في تدفق الأسلحة والمقاتلين من ليبيا إلى الساحل، وتحول ليبيا إلى" ملاذ آمن" للجماعات الجهادية وشبكات التهريب. وتعد دراسة (Lounnas, 2018) هي الأكثر شمولاً في تحليلها لهذا التأثير على النظام الإقليمي.

2- دراسات تركز على تأثير الساحل على ليبيا:

ركزت الدراسات العربية على أن تدهور الأوضاع الأمنية والتحولات الجيوسياسية في دول الساحل والصحراء مثل (الانقلابات، والنزاعات القبلية، والتهريب) تنعكس سلباً على الأمن القومي الليبي. وأظهرت النتائج أن الحدود غير المؤمنة تمثل نقطة ضعف، وأن التنافس الجيوسياسي للقوى الإقليمية والدولية في ليبيا يتأثر بالتغيرات في الساحل، وكما أكدت دراسة المركز الليبي، (2024) أن التحولات في دول مثل السودان والنيجر وتشاد لها ارتدادات مباشرة على ليبيا.

أدبيات البحث:

المحور الأول: البعد الجيوسياسي:

المفهوم الجيوسياسي في سياق دول الساحل والصحراء هو عبارة عن دراسة تفاعل العوامل الجغرافية والسياسية والثقافية والتاريخية في هذه المنطقة، وكيف تؤثر هذه العوامل على العلاقات الدولية، والصراعات، والتحديات التي تواجه هذه الدول. ويمكن فهم جيوسياسية المنطقة من خلال سبع نقاط مفتاحية وهي كالآتي:

- تعد منطقة استراتيجية خاصة وأنها مرآة البحر المتوسط وفضاء حيويا مجاورا للدول الساحلية.
- تشهد منطقة الساحل العديد من عوامل عدم الاستقرار كالإرهاب الجريمة المنظمة والإتجار بالأسلحة، وكذلك تعد دول الساحل هشة على مستوى بنائها السياسي، وكذلك ضعف التنمية الاقتصادية وانعدام التجانس على المستوى الاجتماعي؛ مما يؤدي لصعوبة تعاملها مع الأخطار المتنامية وبخاصة في ظل تنامي الأطماع الدولية.
- تشكل المنطقة فضاء يستجيب للتوترات، ومجالا خصبا لتغلغل الحركات الإرهابية واستحواذها على الأسلحة الخفيفة والمتوسطة.
- هشاشة وضعف الدولة القومية في المنطقة.
- الضغط السكاني في الساحل الإفريقي، حيث تشهد المنطقة نموا سكانياً كبيراً، فمن المتوقع أن يتضاعف عدد السكان خلال 25 سنة إلى أن يصل إلى 100 مليون نسمة، وهو ما يشكل تهديداً للأمن الإنساني والغذائي في المنطقة.
- تعد المنطقة ساحة للتنافس الدولي خاصة من خلال ما عرفته من تهميش دولي أثناء الحرب الباردة، إلا أنها أصبحت بعد الحرب الباردة بصفة عامة وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 خاصة محل أطماع واستقطاب من قبل الدول الكبرى، على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين.

أولاً: العامل الجغرافي:

إنّ كبر مساحة الساحل الأفريقي جعلت عملية تحديده وتعريفه تختلف؛ فهناك من يعرفها تعريفاً جغرافياً، وهناك من يعطيها تعريفاً سياسياً، وسنسلط الضوء هنا على البعد الجغرافي للمنطقة.

تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من المساحة الكبيرة لمنطقة الساحل الأفريقي، وتنوع المعايير والمنطلقات في تحديد الفضاء الجغرافي لهذه المنطقة، والدول المكونة لها، إلا أنّ هناك شبه إجماع على أنّ الفضاء الجغرافي للساحل الأفريقي يشمل من الناحية الجغرافية المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا، وإفريقيا جنوب الصحراء. فهي تمتد من البحر الأحمر شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، شاملة السودان، تشاد، والنيجر وموريتانيا والسنغال. وهناك تحديد أخر لإقليم الساحل وهو الإقليم الذي يغطي القوس الممتد من السودان إلى موريتانيا، ويطلق بدقة على بلدان ثلاثة محورية هي مالي والنيجر وتشاد. ويتعلق الأمر ببلدان شاسعة جغرافيا، ومحدودة السكان، وذات بعد صحراوي فسيح، لا تطل غالبية دولها على منفذ بحري. وبالتالي فالمنطقة عبارة عن شريط طويل يضم دولاً عديدة وتبلغ مساحتها ما يقارب تسعة ملايين كيلومتر مربع. وتعرف منطقة الساحل الأفريقي بخصائص جغرافية، تتمثل في أربعة عناصر هي؛ المجاعة، الجفاف، التصحر، ارتفاع درجات الحرارة (أمينة بوبصلة، 2012).

وهذه العناصر لها تداعياتها وانعكاساتها المباشرة على الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإنسانية التي تواجهها المنطقة.

مما سبق يتضح أن الساحل الإفريقي يكتسب أهمية على المستوى الدولي والإفريقي كونه يعد جسراً برياً يربط بين القارتين الأمريكيتين والمحيط الأطلسي مروراً بمنطقة القرن الإفريقي والمحيط الهندي والبحر الأحمر والخليج العربي. فضلاً عن كونه الطريق الرئيس للقوافل التجارية التي ربطت شمال القارة بجنوبها وغربها عبر التاريخ.

ويلعب العامل الجغرافي دوراً حاسماً في تشكيل الأوضاع السياسية والأمنية في دول الساحل والصحراء، بما في ذلك ليبيا. إن طبيعة التضاريس المناخية، وخصائص الحدود، وتوزيع الموارد الطبيعية، كلها عوامل تساهم في تشكيل ديناميكيات الصراع وتؤثر على جهود تحقيق الاستقرار.

ثانياً: العامل الديمغرافي:

أن دول الساحل والصحراء المحيطة بليبيا من الغرب والجنوب تشكل منطقة ذات أهمية جيوسياسية بالغة بالنسبة لها، فما تشهده هذه الدول من تغيرات ديموغرافية هامة يلقي بظلاله على الاستقرار في ليبيا؛ لذلك يجب فهم هذه التفاعلات وتأثيراتها على مستقبل ليبيا؛ حيث نرى أن النمو السكاني المتسارع والمرتفع في دول ساحل الصحراء حيث يصل إلى 3.5% سنوياً في المتوسط، ويؤدي هذا النمو إلى زيادة الضغوطات على الموارد الطبيعية والبنى التحتية مثل التعليم والرعاية الصحية والطاقة والغذاء والمياه، كذلك ازدياد معدلات الشباب؛ حيث يشكل الشباب (أقل من 30 عاماً) أكثر من 60% من سكان دول الساحل والصحراء، هذا التضخم في فئة الشباب يشكل تحدياً كبيراً للحكومات في توفير فرص العمل والتعليم وإدماجهم في المجتمع وهذا يؤدي إلى البطالة والاضطرابات الاجتماعية والهجرة الغير شرعية.

ويلقي التنوع العرقي في منطقة الساحل الإفريقي بظلاله على النسيج الاجتماعي، حيث أن المنطقة عبارة عن ملتقى واندماج لمجموعات عرقية متعددة، تمثل كل منها أنماطًا وعادات مختلفة. على سبيل المثال نجد قبائل الهوسا والزارما والطوارق والقبائل العربية في النيجر، وقبائل البامبارا والسانغاي والبولس والكانوري والطوارق والقبائل العربية في مالي، وتضم تشاد ثلاث مناطق جغرافية مناخية تتميز بالتوزيع غير المتساوي للكثافة السكانية، ونظرًا لبطء النمو السكاني في تشاد، فإنها تعتبر دولة ذات كثافة سكانية منخفضة مقارنة بالدول المجاورة لها، إنّ التركيبة الاجتماعية والديمغرافية المتنوعة لدول الساحل الأفريقي جعلت من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفاً، خاصة مع غياب الثقافة الوطنية الموحدة، التي نتج عنها أزمات عدة مثل أزمة الطوارق في النيجر ومالي، والاضطرابات العرقية في موريتانيا، والحروب الأهلية في دارفور، والصراعات القبلية والأثنية في تشاد (عشور قشي، 2015).

عليه يمكن القول أن دول الساحل والصحراء تمتاز بتنوعها العرقي والثقافي، وهذا التنوع يمتد أيضًا إلى ليبيا. الاختلافات الثقافية والقبلية يمكن أن تؤدي إلى نزاعات إذا لم تتم إدارتها بشكل مناسب، مما يؤثر على الاستقرار في البلاد، التغيرات الديمغرافية الناجمة عن الهجرة والنزوح يمكن أن تؤثر على التركيبة السكانية في ليبيا، مما قد يؤدي إلى تغييرات في التطورات السياسية. قد تشعر بعض المجموعات بالتهديد من الزيادة السكانية لمجموعات أخرى، مما قد يؤدي إلى صراعات داخلية والعوامل الديمغرافية في دول الساحل والصحراء لها تأثير كبير على الاستقرار في ليبيا، حيث تساهم في تشكيل التطورات السياسية والاجتماعية والأمنية في ليبيا.

ثالثاً: العامل الاقتصادي:

تتمتع منطقة الساحل بمكانة اقتصادية مهمة لأنها غنية بالموارد المعدنية مثل الذهب واليورانيوم والفوسفات، وأصبحت الثروة النفطية عامل الجذب الرئيسي لجميع دول العالم حيث تصدر تشاد نحو 200 ألف برميل يومياً. وتعتبر مالي ثالث أكبر منتج للذهب في أفريقيا بعد جنوب أفريقيا وغانا، والنيجر هي ثالث أكبر مصدر لليورانيوم في العالم بعد أستراليا وكندا. وتعتبر نيجيريا أكبر مصدر للنفط، حيث يبلغ إنتاجها اليومي 27 مليون برميل واحتياطيها 36 مليار برميل. ويعني الاستقرار في منطقة الساحل والصحراء بشكل عام استقرار المصالح الغربية والأوروبية في مجال الطاقة واليورانيوم، حيث تعد موريتانيا مستودعا هاما لخام الحديد الحيوي لصناعة الصلب في أوروبا، وتحتل النيجر المركز الرابع في العالم في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8.7% من الإنتاج العالمي وتغطي 12% من احتياجات الاتحاد الأوروبي. كما تظهر الأبحاث أن تشاد وموريتانيا والنيجر تمثل ثروة نفطية (Amy Mackinnon, 2022).

وبالإضافة إلى أهميتها الاقتصادية، تعد منطقة الساحل منطقة عبور استراتيجية لمشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء، ويبلغ طوله 4128 كيلومترا وطاقة سنوية محتملة تبلغ 30 مليار متر مكعب. الذي يبدأ من واري في نيجيريا ويصل إلى حاسي الرمل بالجزائر مروراً بالنيجر ويسمح بتزويد أوروبا بالغاز الطبيعي رغم المخاطر الجيوسياسية التي قد تعيق تحقيقه بسبب الوضع الأمني في المنطقة والتنافس الدولي على الثروات. إن الطاقة المتوفرة في دول الساحل الأفريقي هي السبب وراء تنافس دول الاتحاد الأوروبي وكذلك الدول الكبرى مثل الصين والولايات المتحدة وروسيا لتنفيذ خططها، فهي أصبحت تشكل أهمية بالغة لهذه الدول لما تتمتع به من مواد خام لم تستغل بعد وأصبح التنافس حول أخذ النصيب الأكبر منها وتأمين التزود بالطاقة هاجساً لمختلف القوى الدولية الكبرى منها والصاعدة، خاصة أن هذه الثروات لا تخضع لسيطرة سلطة مركزية قوية.

عليه يتضح أن منطقة الساحل الإفريقي تقع بين صحراء شاسعة تغمرها الرمال وتحتوي على موارد طاقة هائلة، ومنطقة السافانا التي تتميز بغاباتها الكثيفة وتزخر بموارد طبيعية متنوعة مثل النفط والذهب والنحاس واليورانيوم والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى الموارد الزراعية وتربية المواشي. ورغم أن هذه الثروات لم يتم استغلالها بشكل مثالي لتلبية احتياجات شعوب المنطقة. كل هذه العوامل جعلت المنطقة تكتسب أهمية كبيرة على الصعيد الاقتصادي، مما يجعلها محط اهتمام كبير من قبل القوى الإقليمية والدولية.

يتضح مما سبق العديد من دول الساحل تعاني من الفقر ونقص الموارد، مما يدفع السكان للبحث عن فرص في ليبيا. هذا يمكن أن يؤدي إلى تنافس على الموارد، مثل المياه والوظائف، مما يزيد من التوترات بين السكان المحليين والوافدين.

المحور الثاني: البيئة الأمنية في دول الساحل الأفريقي:

عرفت منطقة الساحل الإفريقي تزايداً واسعاً ومتنامياً للتهديدات الأمنية غير العسكرية، وبذلك أصبحت تشكل هاجسا خطيرا يهدد أمن وسلامة الفرد واستقرار المجتمع ودول الساحل الإفريقي والمناطق المجاورة لها، وقد تعدت ذلك لتشكل تهديدا مباشرا للأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي.

أولاً: ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

تشكل الهجرة الغير الشرعية المندفعة من الصحراء الكبرى ودول الساحل الإفريقي إلى شمال إفريقيا، ولمناطق أخرى من القارة؛ حيث أصبحت هذه الظاهرة تقلق دول الجوار في القارة ودول الضفة الجنوبية من القارة الأوروبية لما يرتبط مع الهجرة من انعكاسات سلبية، تؤدي لمشاكل اجتماعية مما يزعزع الأمن ويضعف بنية الاستقرار، ولقد تسببت الحروب والصراعات والتدخل الأجنبي في زيادة ظاهرة الهجرة الغير الشرعية التي تختلف مدلولاتها وتتشابك مظاهرها ومعاييرها فكل منطقة في العالم تحمل خصوصية معينة في هذه المعضلة الأمنية (هاشم فياض، 2012).

والهجرة كما يعرفها الباحث (تريبالا) تعني بتلك الحركة من منطقة إلى منطقة أخرى بغية تحسين العيش أو الاستقرار، إلا أن الهجرة غير الشرعية تعتمد على شبكات سرية، وهي عبارة عن عصابات تنطوي ضمن المنظمات الإجرامية، التي تعمل على تنظيم وتسهيل واستدراج وتوجيه المهاجر أو عدة مهاجرين، وتنتشر هذه المنظمات المختصة في حركة الهجرة في المناطق التي تعيش أزمات سياسية وأمنية واقتصادية وتفشي ظاهرة العنف البنيوي" مثل منطقة الساحل الإفريقي التي هي اهتمام دراستنا، وتعتبر منطقة المغرب العربي منطقة عبور رئيسية للاجئين والمهاجرين المتدفقين من إفريقيا الوسطى، ومن دول تعاني أزمات سياسية مثل دولة مالي إضافة لدول الساحل الإفريقي من السنيغال وصولا لمنطقة القرن الإفريقي التي تنتشر فيها الصراعات العرقية ومشاكل الفقر والأنظمة الشمولية والتسلطية والعسكرية التي تسعى للحفاظ على الوضع القائم (عمران أبو حجلة، 1997).

وعليه يمكن القول إن الحدود السياسية بين دول المنطقة لم تعد تشكل حاجزا يمنع تدفق المهاجرين غير الشرعيين من بعض الدول التي تعاني من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية إلى دول أخرى أكثر استقرارا، خاصة نحو دول المنطقة. دول شمال أفريقيا ومنها إلى أوروبا، تعتبر ليبيا منطقة عبور للمهاجرين من دول الساحل الأفريقي، ولذلك ساهم هذا الموقع الجغرافي في مزيد من تشجيع عملية الانتقال، خاصة الشباب الأفريقي، إلى الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، لارتباط الأمر بمنطقة الساحل الأفريقي. إذ تشهد هذه المنطقة، بالإضافة إلى العوامل المؤثرة سياسياً واجتماعياً، تقلبات طبيعية قاسية كالتصحر وزحف الرمال، فضلاً عن الظروف المناخية. وبالإضافة إلى العوامل المساهمة في تدفق الهجرة أو الحركة البشرية غير الشرعية، يضاف عامل القرب عامل لأوروبا من بوابة ليبيا.

وتعاني دول الساحل والصحراء، مثل النيجر ومالي وتشاد من تحديات اقتصادية وأمنية تدفع العديد من السكان للهجرة إلى ليبيا. هذه الهجرة يمكن أن تضع ضغوطًا على الموارد والخدمات في ليبيا، مما يزيد من التوترات الاجتماعية.

ثانياً: ظاهرة الإرهاب:

يعد الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي من بين أهم الأسباب التي جعلت المنطقة في قلب الاهتمام الدولي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وذلك من خلال نشاط حركات إرهابية معقدة ضمن الحزام الممتد من مالي إلى الصومال وتندرج هذه الجماعات تحت لواء القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتفرعاتها كحركة التوحيد حركة بوكو حرام، وجماعة أنصار الدين الإسلامية وغيرها، وقد بدأ نشاطها في منحنى تصاعدي خلال السنوات الأخيرة والدول الأكثر استهدافا من طرفها ليبيا، مالي، تونس الجزائر والنيجر، وقد تصاعدت هذه العمليات الإرهابية في الساحل والصحراء وتمثلت في الاعتداءات ضد قوات الأمن كما حدث في موريتانيا الهجوم على أماكن استراتيجية محددة، وكما حصل في القاعدة البترولية تيقنتورين

بعين أمناس جنوب الجزائر، أو عمليات الاختطاف التي تستهدف الرعايا الأجانب مقابل المطالبة بالفدية، ومن بين الحركات المسببة للإرهاب في المنطقة الوضع الهش في الساحل خاصة في ظل معضلة بناء الدولة الوطنية، وكذلك العديد من العوامل الداخلية كضعف أداء الأنظمة السياسية وافتقادها للشرعية، وهذا ما يبرره كثرة الانقلابات العسكرية أزمات الهوية والاندماج الوطني والفشل في التعامل مع التعدد الاثني والديني كأزمة الطوارق في الساحل، إضافة لضعف التنمية في دول الساحل بالرغم من امتلاكها العديد من الثروات الطبيعية (Malika Ait, 2010).

عليه يتضح أن دول الساحل والصحراء تتواجد فيها العديد من الجماعات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة وداعش، التي قد تسعى إلى توسيع نفوذها إلى ليبيا. هذا الانتشار يمكن أن يؤدي إلى زيادة النشاط الإرهابي في ليبيا، مما يهدد الأمن والاستقرار.

ثالثاً: الجريمة المنظمة:

عرفت منطقة الساحل الإفريقي تزايدا خطير لنشاط الجريمة المنظمة، إذ يختلف هذا النشاط من منظمة إلى أخرى، حيث تأتي تجارة المخدرات في المرتبة الأولى؛ مما أدى لتحول الساحل إلى نقطة عبور للمخدرات الآتية من أمريكا اللاتينية لأوروبا عبر إفريقيا الغربية، ومن الأسباب التي جعلت من الساحل الإفريقي عرضة لهذا التهديد كون المنطقة صحراوية؛ مما يؤدي لصعوبة مراقبتها والتحكم فيها بالإضافة لضعف البنى الأمنية في المنطقة، كما تشير الإحصائيات أن حوالي 240 طن من الكوكايين و 820 طن من الهيروين تم ترويجها في القارة الإفريقية عبر دول الساحل والصحراء. إضافة للإتجار بالمخدرات، أصبحت منطقة الساحل والصحراء فضاء للإتجار بالبشر واستغلالهم في والحروب مثلما حدث في مالي بوركينا فاسو والتشاد، وتشمل تهريب البشر، تجنيد أشخاص أو نقلهم وإيوائهم عن طريق التهديد بالقوة واستعمالها الفعلي أو غير ذلك من الأشكال كالاختطاف مقابل الحصول على مبالغ مالية.

كما نجد شكل جديد من أشكال الجريمة المنظمة، حيث أصبحت المنطقة بمثابة سوق للأسلحة التي تستخدم في النزاعات الداخلية، وتنتقل هذه الأسلحة بسهولة بين دول المنطقة، ولهذا نجد أن من بين أهم مصادر الأسلحة وتهريبها في دول الساحل هي الدول التي شهدت حروبا أهلية ونزاعات داخلية، وتعد هذه التجارة المغذي الرئيسي للحروب الأهلية في السودان مالي والنيجر. وقد عرفت تجارة السلاح تزايد متنامي في السنوات الأخيرة وذلك نظرا لسهولة ترويجها في منطقة الساحل خاصة في ظل الوضع المتأزم في ليبيا ومالي، حيث تطورت بشكل غير مسبوق فمهربو السلاح بجنوب الصحراء أصبحوا منظمين أكثر، ويتوفرون على موارد مالية ضخمة جدا وعلى وسائل تقنية جد متطورة (Français Langumba, 2008). تترافق أنشطة الجماعات الإرهابية في الساحل مع أنشطة التهريب والجريمة المنظمة، مثل تهريب البشر والمخدرات. هذه الأنشطة تضع ضغوطًا على السلطات الليبية وتزيد من تحديات الأمن الداخلي.

رابعاً: ظاهرة الانقلابات العسكرية:

ظاهرة الانقلابات العسكرية هي أحد أبرز التحديات التي تواجه العديد من الدول، خاصة في العالم النامي، وهي عملية استيلاء غير قانوني على السلطة يقوم بها الجيش أو جزء منه للإطاحة بالحكومة الحالية.

حيث شهدت المنطقة في السنوات الثلاث الأخيرة العديد من الانقلابات العسكرية، وقد رحبت الجماهير بشكل عام بالقادة العسكريين، بينما كانت الاستجابات الإقليمية والدولية غير فعالة، حيث تعاني العديد من الدول من نقاط ضعف تجعلها أهدافًا محتملة للانقلابات، مثل الكاميرون، حيث يظهر نظام الرئيس بول بيا بالعجز المتزايد؛ بسبب الخصومات والانقسامات الداخلية. ورغم جهود بول بيا لتحصين نظامه ضد الانقلابات، فإن المخاوف الصحية أو العجز الدائم قد تترك فراغًا في السلطة؛ مما يدفع العسكريين لملئه، فيؤدي إلى فترة انتقالية عسكرية طويلة ومتقلبة وتغيير شامل للمؤسسات.

في عام 2024، من المحتمل أن يكون التهديد بالانقلاب في أعلى مستوياته في الدول التي تخضع بالفعل لمجالس حكم عسكرية، ومن غير المرجح أن تؤدي أي انتخابات إلى انتقال سياسي حقيقي للسلطة وعودة العسكريين إلى ثكناتهم. تبدو المجالس العسكرية في بوركينا فاسو والنيجر ومالي غير مستقرة بشكل متزايد؛ مما دفع هذه الدول الثلاث للتوقيع على وثيقة ليبتاكو–غورما في 16 سبتمبر 2023، والتي تمثل مزيجًا من الجهود العسكرية والاقتصادية. حيث تشترك الانقلابات الأخيرة في دول الساحل الإفريقي في قضايا أساسية من المرجح أن تهيمن على الأحداث في عام 2024، وهي كالتالي:

1- لا تزال هشاشة أنظمة الحكم، التي نشأت عن فترات طويلة من الاستعمار وما تلاها من أنظمة ما بعد الاستعمار التسلطية السائدة في معظم بلدان المنطقة، بينما نجحت بعض الدول الإفريقية في إصلاح هياكل الحكم والانتقال إلى ديمقراطيات تعددية، فإن الدول المعرضة لخطر الانقلابات غالبًا ما تحتفظ بالسلطة داخل نخب حاكمة محدودة، تتشارك في روابط داخلية أو انتماءات خارجية.

2- برز جيل جديد من القادة الشعوبيين الشباب في القارة الإفريقية، كما هو الحال في مالي، حيث تقلّ أعمار نصف السكان تقريبًا عن 14 عامًا. وقد استغل هؤلاء القادة مشاعر الإحباط المتزايدة لدى الشباب بسبب عدم توفر فرص أفضل للوصول إلى السلطة، ومن جهة أخرى لم تؤدِ المقاربات الأمنية التي اعتمدتها الجهات الفاعلة الدولية، مثل فرنسا والأمم المتحدة والولايات المتحدة، في معالجة التطرف العنيف لم تسفر عن استقرار حقيقي.

وعلى الرغم من الاستثمارات المالية الكبيرة، فإن النهج الأجنبي قد عزز في المقام الأول القدرات العسكرية للجيوش الوطنية دون معالجة الأسباب الجذرية للتمرد والاستياء العام من ضعف الإنجاز وغياب عوائد التنمية، وهذا يعني ضرورة البحث عن رؤى ومقاربات بديلة لتحقيق الأمن والتنمية في دول الساحل، وهو ما يتطلب تضافر الجهود الإقليمية والدولية، وهو أمر غير مرجح أن يتحقق في المدى القريب.

نستنتج مما سبق أن الانقلابات العسكرية في دول الساحل الأفريقي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في الدول المجاورة، وتصعيد النزاعات القبلية والعرقية في الدول المعنية، وكذلك تضعف الحكومات المركزية، مما يسمح للجماعات المتطرفة بالاستفادة من الفوضى وتدهور العلاقات بين الدول في المنطقة، مما يعوق التعاون الأمني والاقتصادي مما يؤثر على التجارة والاستثمار في المنطقة، وإلى زيادة أعداد النازحين واللاجئين، مما يخلق ضغوطًا إضافية على ليبيا، وزيادة النشاط الإرهابي والجرائم العابرة للحدود، مما يزيد من التحديات الأمنية التي تواجه ليبيا ويؤثر سلبًا على استقرارها. الانقلابات العسكرية في دول الساحل والصحراء تخلق بيئة غير مستقرة تؤثر بشكل مباشر على ليبيا، مما يتطلب استجابة منسقة من قبل الحكومات الإقليمية والمجتمع الدولي لتعزيز الاستقرار والأمن.

المحور الثالث: التنافس الدولي في منطقة الساحل الأفريقي:

تتمتع منطقة الساحل في أفريقيا بموقع استراتيجي فريد وهي غنية بالموارد الطبيعية والمعدنية. إنها محط اهتمام القوى الكبرى وجزء مهم من خططها التوسعية. وقد أدى ذلك إلى صراع متعدد الأبعاد بين هذه الدول، حيث تسعى كل منها إلى تعزيز حضورها، إما بشكل مباشر أو من خلال وكلاء، بهدف الاستحواذ على جزء من الموارد الطبيعية أو تحقيق نفوذ سياسي قد يستمر لفترة محددة أو حتى غير محددة. وفي هذا السياق، سنركز على القوى الدولية الأكثر تنافسية في المنطقة، من حيث النشاط الاقتصادي والحضور العسكري: فرنسا، والولايات المتحدة، وروسيا، والصين، وتركيا.

أولاً: التواجد الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي:

إن الوجود الفرنسي في أفريقيا، وخاصة في منطقة الساحل، يمكن إرجاعه إلى الغزوات الاستعمارية لأفريقيا من قبل القوى الأوروبية. تسعى فرنسا إلى الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من أراضي القارة الأفريقية، فاحتلت أكثر من نصف بلدانها (محمود العلاوي، 2021).

كانت هذه المستعمرات مهمة جدًا بالنسبة لفرنسا لأنها كانت تعتبر شريان الحياة بالنسبة لها ومصدر الموارد الاقتصادية لأجيال. استخدمت فرنسا هذه المستعمرات لاستيراد الغذاء والطاقة والوقود والمواد الخام الزراعية والمعدنية لشركاتها ومصانعها. وفي الوقت نفسه، تمثل هذه المناطق أيضًا أسواقًا ضخمة للمنتجات المصنوعة في فرنسا. ولتحقيق هذا التوازن الجيوسياسي والاقتصادي، استخدمت فرنسا وسائل عديدة، منها: محو هوية شعوب هذه المناطق، والقضاء على الحضارة التقليدية واستبدالها بالثقافة الفرنسية، وتعزيز اللغة الفرنسية كلغة لشعوب هذه المناطق للتواصل مع العالم الخارجي (محمود العلوي، 2021).

ولضمان استمرار نفوذها ومصالحها في القارة الأفريقية، وضعت فرنسا سياسة محددة تتوافق مع سياستها الخارجية ونفذتها عبر الدبلوماسية الفرنسية تحت إشراف ومتابعة شخصية من رئيس الجمهورية. كانت هذه السياسة تهدف إلى تعزيز سيطرة فرنسا على مستعمراتها السابقة من أجل الحصول على الطاقة والمواد الخام اللازمة لتلبية احتياجات شركاتها ومصانعها، ومنحها نفوذاً سياسياً واسع النطاق على الساحة الدولية. وتتجلى مصالح فرنسا في القارة الأفريقية، وخاصة في منطقة الساحل الأفريقي، في الجوانب التالية (مراد بن قطية، 2016).

- المصالح الاقتصادية: تسعى فرنسا باستمرار إلى الحصول على موارد رئيسية لتعزيز صناعاتها المدنية والعسكرية، بالإضافة إلى فتح أسواق جديدة لتسويق منتجاتها. ويهدف المشروع أيضا إلى ربط الأنظمة المالية لبعض الدول الأفريقية بالخزانة الفرنسية، وبالتالي إيداع نصف وارداتها في حساب تشغيلي لدى الخزانة الفرنسية لضمان استقرار العملة المحلية (منطقة الفرنك سيفا).
- المصالح الاستراتيجية: تهدف فرنسا إلى تأمين الوصول إلى الموارد الاستراتيجية التي تمتلكها القارة الأفريقية، مما يساعد على تطوير صناعاتها الثقيلة والعسكرية. كما أنها تسعى إلى السيطرة على مواقع استراتيجية رئيسية في القارة الأفريقية، بما في ذلك منطقة الساحل.
- المصالح السياسية والدبلوماسية: تسعى فرنسا إلى الحفاظ على استقرار الأنظمة في دول الساحل الأفريقي التي تلتزم بحماية مصالحها، مما يعزز العلاقات بين الحكومات الأفريقية والحكومة الفرنسية. ويضمن هذا التعاون الدعم الدبلوماسي الفرنسي في المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ويساعد فرنسا في الحفاظ على مكانتها كعضو دائم.

ولتحقيق هذه المصالح، وضعت فرنسا خططاً مدروسة للحفاظ على السيطرة المستدامة على هذه الدول، ونفذت مجموعة متنوعة من السياسات والوسائل، بما في ذلك العسكرية والاقتصادية والثقافية والإعلامية، وتتكامل هذه الإجراءات مع بعضها البعض، مما يعزز نفوذ فرنسا في قلب أفريقيا ويمكّنها من ممارسة سيطرة شبه كاملة على هذه البلدان. ولا تزال فرنسا تعتبر القوة المهيمنة في منطقة الساحل الأفريقي .

مع تزايد أهمية منطقة الساحل الإفريقي على المستويين الإقليمي والدولي، لم يعد الوضع كما كان في السابق. حيث بدأت دول جديدة تنافس فرنسا في المنطقة، ساعية إلى تقليص نفوذها وتقاسم المصالح. تشمل هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا، وتركيا.

ثانيًا: التواجد الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي:

لم تكن الولايات المتحدة تولي اهتمامًا كبيرًا للقارة الإفريقية قبل وبعد فترة الحرب الباردة، حيث اكتفت بالتعاون مع وسطاء أوروبيين مثل فرنسا في القضايا الإفريقية. لكن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بدأ التركيز الأمريكي يتزايد على الشؤون الإفريقية، وأدرجتها ضمن استراتيجياتها، مستفيدة من إمكانياتها الاقتصادية والعسكرية، مما أصبح يشكل تهديدًا لمصالح فرنسا بشكل أو بآخر.

تعد قضية استهلاك الطاقة من القضايا الحيوية والمحورية بالنسبة للولايات المتحدة كقوة عظمى في الاقتصاد والعسكرة، وأي توقف أو عرقلة للإمدادات النفطية يعتبر تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي. بناءً على ذلك، فكرت الولايات المتحدة في تقليل اعتمادها على النفط الخليجي، مما دفعها للبحث عن بدائل. وقد حدد تقرير الطاقة الأمريكي منطقتين بديلتين هما: بحر قزوين والقارة الإفريقية. إلا أن بحر قزوين يواجه بعض المعوقات، مما جعل الغرب الإفريقي المنطقة المفضلة (African Oil Policy Initiative Group, 2001).

تعتبر دول الساحل الإفريقي الواقعة في غرب القارة نقطة جذب اقتصادية وسياسية هامة، مما جعلها محور اهتمام رئيسي. وقد تجلى هذا الاهتمام في الاستثمارات الكبيرة التي ضختها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال شركاتها الكبرى. على سبيل المثال، تسيطر الشركات الأمريكية على حوالي 63% من الاستثمارات النفطية في تشاد، بينما تستورد نيجيريا 38% من نفطها إلى الولايات المتحدة (Danielle, 2008) .

لتعزيز هذا الوجود، وضعت أمريكا استراتيجيات أمنية وعسكرية تُستخدم كغطاء لتحقيق أهدافها الاقتصادية، والاستفادة من الهشاشة التي تعاني منها دول الساحل وحاجتها للدعم العسكري واللوجستي. تركز هذه الاستراتيجيات على احتكار مصادر النفط والطاقة في القارة الإفريقية، والتي يمكن أن تلبي احتياجات الولايات المتحدة، بالإضافة إلى توسيع القواعد العسكرية بهدف تعزيز النفوذ السياسي وفتح أسواق لشركاتها النفطية والتجارية. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، اعتمدت آليات أمنية وعسكرية تعتبر محوراً أساسياً في خططها.

- مبادرة عموم الساحل 2002: هي مشروع يركز على منطقة الساحل بهدف تقديم الدعم اللوجستي والتدريب العسكري لقوات دول هذه المنطقة، تحت ذريعة مكافحة الجماعات الإرهابية وتجارة المخدرات والحد من تهريب الأسلحة.
- مبادرة مكافحة الإرهاب في الصحراء: تعتبر هذه المبادرة توسيعًا لمبادرة "دول الساحل"، حيث تم توسيع نطاقها في عام 2025 لتضم الجزائر والسنغال كدول رئيسية، بالإضافة إلى الدول الأربع السابقة، كما تم اعتماد نيجيريا وتونس والمغرب بصفة مراقبين.
- القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا (أفريكوم): هي قيادة عسكرية شاملة مخصصة للقارة الإفريقية، ومقرها الإقليمي في جيبوتي. تهدف أفريكوم إلى مواجهة تنظيم القاعدة والشبكات المرتبطة به، والتعاون مع عدد من الدول الإفريقية لتطوير بيئة سلمية، بحيث لا تسعى لامتلاك الأسلحة غير المصرح بها ولا ترغب في امتلاك أسلحة دمار شامل، بالإضافة إلى حماية الأفراد من الأمراض المعدية القاتلة، وتعزيز القطاع الأمني واستقرار الأنظمة الحاكمة من خلال دعم عسكري شامل.

ومنذ أن أصبحت القارة الإفريقية محور اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية، تنوعت الاستراتيجيات العسكرية والاقتصادية التي وضعتها الولايات المتحدة في الساحل الإفريقي، كما تعددت الأدوات والوسائل المستخدمة لتحقيق مصالحها الوطنية والحفاظ عليها. هذه التدابير وضعت المصالح الفرنسية في مواجهة مباشرة مع التحديات الناتجة عن التوجهات الأمريكية.

ثالثاً: التواجد الروسي في منطقة الساحل الإفريقي:

إن الوجود الروسي في إفريقيا ليس ظاهرة جديدة، بل هو استمرار لعلاقات تاريخية تعود إلى العصور الوسطى؛ حيث وصل مجموعة من البحارة والمستكشفين الروس إلى مناطق في إفريقيا مثل الكونغو الديمقراطية والمغرب ومصر. وقد أسهم هذا في تمكين روسيا القيصرية من إقامة أول قنصليتين لها في مصر، واحدة في القاهرة والأخرى في الإسكندرية، وذلك في أواخر القرن الثامن عشر. كما توسعت العلاقات الدبلوماسية لتشمل دول مثل إثيوبيا والمغرب وجنوب إفريقيا (هشام صميض، 2017).

تطورت الاتصالات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي ودول جنوب الصحراء بشكل ملحوظ بعد الثورة البلشفية عام 1917، حيث قامت روسيا باستقطاب عدد من الأفارقة إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لغرض التعليم والتكوين السياسي. وقد ساهم هذا في تعزيز العلاقات بين روسيا ودول إفريقيا جنوب الصحراء، خصوصاً خلال فترة حركات التحرر الإفريقي المناهضة للاستعمار في الخمسينيات.

خلال تلك الفترة، أصبحت روسيا أبرز الداعمين للدول الإفريقية التي نالت استقلالها حديثاً، وقد تعدى هذا الدعم ليصل إلى أروقة الأمم المتحدة، التي اعتمدت قراراً في عام 1960 بمنح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة. وقد اعترضت تسع دول كبرى من الغرب على هذا القرار، بينما أيدته 89 دولة، من ضمنها روسيا التي كانت في طليعة المبادرة في ذلك الوقت. وبناءً على ذلك، استمرت العلاقات الروسية الإفريقية لتشمل بلداناً متنوعة في منطقة جنوب الصحراء الكبرى، مع تركيز أكبر على دول الجنوب والشرق والشمال بإطار أوسع، ولم تقتصر هذه العلاقات على الجوانب السياسية والعسكرية فحسب؛ بل شملت أيضاً ميادين اقتصادية وثقافية وتجارية وتقنية.

في المجال العسكري، بدأت روسيا بتجديد علاقاتها مع الدول الإفريقية من خلال بيع الأسلحة وتحديث الأنظمة العسكرية الروسية القديمة، بالإضافة إلى إقامة شراكات عسكرية جديدة، سواء عبر الحكومة ووزارة الدفاع الروسية أو من خلال القطاع الخاص المجسد في الشركة شبه العسكرية "فاغنر". ومن أبرز الأمثلة على ذلك، العلاقات الروسية مع الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، وكذلك العلاقات الروسية مع مالي مؤخراً، والتي شكلت نقطة تحول كبيرة في تاريخ الوجود الروسي في القارة وفي مساعيها للتوغل في عمق الساحل الإفريقي.

يمكننا أن نستنتج أن السياسة الروسية الحالية تجاه القارة الإفريقية، وبخاصة علاقتها مع دول الساحل الإفريقي، تتميز بطابع اقتصادي أكثر من طابعها الجيوسياسي. فالعوامل التي تجعل دولاً مثل فرنسا وأمريكا تهتم بإفريقيا هي نفسها التي تجذب روسيا أيضًا. ونظراً لتأخر روسيا نسبيًا في التطور التكنولوجي مقارنة ببعض الدول الغربية مثل أمريكا، فإن علاقاتها مع الدول الإفريقية ترتكز على صفقات بيع الأسلحة والتدريبات العسكرية، بالإضافة إلى المفاوضات الروسية الإفريقية المتعلقة بإسقاط الديون، مما أتاح للعديد من الشركات الروسية دخول السوق الإفريقي.

رابعاً: التواجد الصيني في منطقة الساحل الأفريقي:

يمكن القول إن الصين نجحت في تعزيز وجودها في منطقة الساحل الأفريقي من خلال تنويع مجالات التعاون مع دول المنطقة، وهو ما يخدم مصالحها الأساسية في استغلال الموارد المعدنية النادرة واستثمار مغادرة فرنسا، وذلك عبر تقديم مقاربتها الأمنية لمواجهة التهديدات المتزايدة وتفاقم انعدام الأمن. ومع ذلك، تبقى هناك مجموعة من التحديات التي تواجه الحضور الصيني في المنطقة، حيث تتبنى الصين نموذج الشراكة المتكافئة التي تعود بالنفع على الجميع في إطار من الاحترام والتعاون. أرى أن الوجود الصيني في دول الساحل الأفريقي يهدف إلى تعزيز مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية، خاصة بعد التركيز المتزايد على مبادرة الحزام والطريق.

إن التنافس الدولي في دول الساحل والصحراء يؤثر بشكل ملحوظ على الاستقرار في ليبيا، ويمكن تلخيص تأثيره في عدة نقاط رئيسية:

- تصعيد النزاعات المحلية: التنافس الدولي بين القوى العظمى قد يؤدي إلى دعم بعض الأطراف المحلية، مما يرفع من حدة النزاعات الداخلية. الدول الساعية لتحقيق مصالحها قد تدعم جماعات أو حكومات معينة، مما يسهم في تفاقم الصراعات وزيادة الانقسامات.
- تأثير التدخلات العسكرية: بعض الدول قد تلجأ إلى التدخلات العسكرية المباشرة أو غير المباشرة في دول الساحل والصحراء لدعم حلفائها أو لمكافحة الجماعات الإرهابية. هذه التدخلات قد تسبب عدم استقرار في المنطقة، مما ينعكس سلبًا على الوضع في ليبيا.
- تعارض المصالح الاقتصادية: يتسبب التنافس على الموارد الطبيعية مثل النفط والمعادن في توتر العلاقات بين الدول. في ظل هذه الظروف، قد تتعرض ليبيا لضغوط من قوى خارجية، مما يساهم في زيادة حالة عدم الاستقرار.
- تفاقم التهريب والجريمة المنظمة: قد يؤدي التنافس الدولي إلى تصعيد أنشطة التهريب والجريمة المنظمة في المنطقة، ما يؤثر سلبًا على الأمن الداخلي في ليبيا. يمكن أن تستغل الجماعات المتطرفة هذه الأنشطة لتمويل عملياتها، ما يزيد من حدة التهديدات الأمنية.
- تأثير الهجرة: التوترات الناتجة عن المنافسة الدولية قد تؤدي إلى ارتفاع أعداد النازحين واللاجئين. تعد ليبيا نقطة عبور رئيسية للمهاجرين، وزيادة أعدادهم قد تحدث ضغطًا إضافيًا على الخدمات والموارد، ما يسهم في زيادة التوترات الاجتماعية.
- تحديات التعاون الإقليمي: قد يؤثر التنافس الدولي سلبيًا على جهود التعاون الإقليمي في مواجهة التحديات المشتركة مثل الإرهاب والهجرة. عدم التوافق بين القوى الكبرى حول كيفية معالجة هذه القضايا قد يؤدي إلى تفاقم الأزمات.
- نتائج الصراعات بالوكالة: قد تستخدم الدول الكبرى دول الساحل والصحراء كساحات لصراعات بالوكالة، ما يؤدي إلى تدهور الوضع الأمني في ليبيا، حيث يمكن أن تتأثر البلاد بالصراعات الإقليمية الناتجة عن هذه التوترات.
- تأثير على السيادة الوطنية: يمكن أن يتسبب التنافس الدولي في تآكل السيادة الوطنية في ليبيا، حيث قد تجد الحكومة نفسها تحت ضغط قوى خارجية لتبني سياسات معينة، مما يؤثر سلبًا على الاستقرار الداخلي.

يمثل التنافس الدولي في دول الساحل والصحراء تحديًا كبيرًا لاستقرار ليبيا، ويستدعي استجابة شاملة تشمل تعزيز الحوار والتعاون الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى دعم جهود التنمية المستدامة.

الخاتمة

تواجه منطقة الساحل والصحراء تحديات كبيرة جراء التغيرات السياسية المستمرة، التي نتجت عن عوامل داخلية وإقليمية ودولية متشابكة، هذه التغيرات لها تأثيرات واضحة على استقرار الدول في هذه المنطقة، حيث تأثرت ليبيا بشكل مباشر بالتغيرات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول الساحل والصحراء، مما يعكس أهمية البعد الجيوسياسي في فهم هذه التغيرات فقد ساهمت الأزمات من تفاقم الوضع في هذه المنطقة، مما أدى إلى تداعيات مباشرة على الأمن والاستقرار في ليبيا.

برزت ظاهرة الهجرة غير الشرعية كأحد أبرز التحديات التي تواجه ليبيا، حيث تزايد تدفق المهاجرين عبر الحدود نتيجة للفقر والصراعات في دول الساحل. هذا الضغط لا يؤثر فقط على الموارد الاقتصادية الليبية، بل يتسبب أيضًا في تفاقم الأزمات الإنسانية، كما أدت ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة إلى تزايد العمليات الإرهابية والجريمة العابرة للحدود في ليبيا، مما زاد من التوترات السياسية في دول الساحل التي أنتجت بيئة خصبة للانقلابات العسكرية والتنافس الدولي على

النفوذ في دول الساحل والصحراء يزيد من تعقيد المشهد السياسي والأمني، كذلك تدخلات القوى الكبرى أدت إلى تفاقم الصراعات بدلاً من حلها، مما يستدعي التعاون والتنسيق بين جميع الأطراف المعنية لتحقيق الاستقرار الدائم في المنطقة.

النتائج

من خلال دراسة التغيرات السياسية في دول الساحل والصحراء وانعكاساتها على الاستقرار في ليبيا، يمكن استخلاص النتائج التالية:

1- تشترك ليبيا مع دول الساحل والصحراء في حدود صحراوية شاسعة ومفتوحة. هذا الامتداد الصحراوي يجعل من الصعب على الدول تأمين حدودها بشكل فعال، مما يتيح الفرصة للجماعات المسلحة وتجار البشر والأسلحة لاستغلال هذه المساحات لتنفيذ عمليات تهريب وعبور غير قانوني

2- أدت التغيرات السياسية في دول الساحل والصحراء إلى تزايد نشاط الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية في المنطقة. هذا الوضع الأمني المتدهور له تأثير مباشر على ليبيا، حيث أصبحت الحدود غير الآمنة ممرات للأسلحة والمقاتلين.

3- ساهم التدهور الأمني والسياسي في دول الساحل والصحراء في نزوح أعداد كبيرة من السكان إلى ليبيا، مما زاد من الأعباء الإنسانية والاجتماعية على البلاد التي تعاني بالفعل من أزمة داخلية.

4- أدت التغيرات السياسية في دول الساحل والصحراء إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية، مما أثر على ليبيا من خلال تراجع التبادل التجاري، وزيادة عمليات التهريب والاتجار غير المشروع.

5- إن الهجرة غير الشرعية، وظاهرة الإرهاب، والجريمة المنظمة في دول الساحل والصحراء لها تأثيرات سلبية متعددة على الاستقرار في ليبيا، بما في ذلك زيادة والضغط على الموارد الاقتصادية الليبية، وتعزيز الأنشطة الإجرامية، وتفاقم الأزمات الاقتصادية والسياسية.

6- ضعف الحكومات في دول الساحل والصحراء وتصاعد حدة الصراعات أدى إلى ازدياد تدخل القوى الدولية في شؤون المنطقة، مما أثر على ليبيا بشكل مباشر وجعلها ساحة صراع بين مصالح مختلفة.

7- غياب التنسيق والتعاون بين دول الساحل والصحراء، وغياب الدور الإقليمي والاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية يؤدي إلى ضعف الاستجابة للأزمات الأمنية المتزايدة، مثل نشاط الجماعات الإرهابية والتهريب عبر الحدود. هذا الوضع يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة ويؤثر بشكل مباشر على دول مثل ليبيا.

التوصيات

1- تعزيز القدرات على إدارة الحدود، وتحقيق الاستقرار السياسي في المنطقة، والعمل على معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية في دول المصدر.

2- تعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي، والعمل على معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، مثل الفقر والتهميش الاجتماعي، بالإضافة إلى تعزيز القدرات الأمنية للحكومات المحلية. كما يتطلب الأمر دعمًا دوليًا مستمرًا لمواجهة هذا التهديد المشترك وتحقيق استقرار طويل الأمد في المنطقة.

3- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة الجريمة المنظمة، بالإضافة إلى تقوية المؤسسات الحكومية وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للحد من تأثير هذه الظاهرة على الاستقرار في البلاد.

4- التعاون الإقليمي مع الدول المجاورة، وتقوية قدراتها الأمنية والاقتصادية لمواجهة التحديات الناتجة عن الانقلابات في المنطقة.

5- دعم الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار والحكم الرشيد في دول الساحل والصحراء لمنع تكرار الانقلابات والحفاظ على استقرار المنطقة بأكملها.

6- تكثيف الجهود لتعزيز التعاون الإقليمي، وإعادة بناء الثقة بين دول المنطقة، والتنسيق لمواجهة التحديات المشتركة من أجل تحقيق استقرار طويل الأمد.

7- يجب أن تكون جهود تعزيز الاستقرار الداخلي في ليبيا أولوية قصوى؛ حيث يتعين تعزيز العملية السياسية والمؤسسات الوطنية وتعزيز الحوار، والمصالحة الوطنية بين الأطراف، وتعزيز القدرات الأمنية والقضائية لمكافحة الجماعات المتطرفة والجريمة المنظمة.

المراجع

المراجع العربية:

1- ريم محمد مرسي الثورات العربية ومستقبل التغير السياسي ص 2-3 في : www.philadelphia.edu

2- رضوان بوهيدل (2017)، جيوسياسية الإرهاب في منطقة الساحل وتأثيرها على الجزائر منذ 2001 أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر 3.

3- أمينة بوبصلة (2012)، التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.

4- عشور قشي (2015)، التنافس الفرنسي – الأمريكي حول منطقة الساحل الأفريقي: دراسة في منطلقات الاهتمام وآليات التغلغل، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 46/45.

5- هاشم فياض (1992)، إفريقيا: دراسات في حركة الهجرة السكانية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، ليبيا.

6- عمران أبو حجلة (1997)، حالات الفوضى، الأثار الاجتماعية للعولمة، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

7- محمود العلاوي (2021)، السياسة الخارجية الفرنسية: صناعة القرار والرهانات، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي" ألمانيا – برلين. المجلد الثالث، العدد الثاني عشر.

8- مراد بن قطية، فاطمة الزهراء بويدة (2016)، التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على المصالح الاستراتيجية الفرنسية، دفاتر المتوسط، العدد الخامس.

9- هشام صميض (2017)، روسيا والعودة إلى أفريقيا: المحددات والأبعاد، مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 7،8، مؤسسة خالد الحسن – مركز الدراسات والأبحاث،.

10- العبيدي، علي جمعة .(2024) .الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي الليبي . المركز الديمقراطي العربي.

11- الهنشيري، خالد أبو القاسم عمر .(2025) .الحدود البرية لدول الساحل الإفريقي وأثرها على أمن واستقرار ليبيا .مجلة القرطاس – العدد السابع والعشرون

12- المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية .(2024) .انعكاسات التحولات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء على الأمن القومي الليبي .سلسلة تقارير استراتيجية

المراجع الأجنبية:

1- African Oil Policy Initiative Group, «African Oil a priority for U.S National Security Development», Working paper ,Institute for Advanced Strategic and Political Studies Symposium, May 16, 2001, p 6
2- Alexandra Arkhangelskaya, "Le retour de Moscou en Afrique subsaharienne? Entre héritage soviétique, multilatéralisme et activisme politique". Afrique Contemporaine, N°248, 2013, pages 61 à 74
3- Amy Mackinnon, With Base in Sudan, Military Reach in Africa, Foreign Policy, 14/12/2020, available at: https: //bit.ly/3rYFCQP
4- Anyalebechi, Shammah Mahakwe. (2024). Political Instability and Coups D'etat in the Sahel Region: The Malian Experience, 2010-2023. Journal of Law and Global Policy, 9(2).
5- CNA. (2012). Security Challenges in Libya and the Sahel: Workshop Report. CNA Corporation.
6- Danielle Longton, «U.S trade and investment relationship with Sub- Saharan Africa: The African growth and opportunity act and beyond», Scientific Report, CRS Congress, October 28, 2008, p 7
7- Français Langumba Keili, Small Arms a Light Weapons Transfer in West Africa, a Stock Taking, https://www.unidir.org/files/publications/ pdfs/ the-complex dynamics-of-small arms-in-west-africa-en-329.pdf.
8- https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2024/8/06
9- Lounnas, Djallil. (2018). The Libyan Security Continuum: The Impact of the Libyan Crisis on the North African/Sahelian Regional System. MENARA Working
10- Malika Ait Amirat, Stratégie Mondiale contre terrorisme, El Djeich, 2010, VOL: 567, P: 51.